بيان صحفي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف تضع "أول سطر لنهاية" عصر الوقود الأحفوري

أخبار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 13 ديسمبر 2023 - أثمر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ختام فعاليته اليوم بدورته الثامنة والعشرين (COP28) عن اتفاق تضع "أول سطر لنهاية" عصر الوقود الأحفوري، ويمهد الطريق أمام عملية التحول السريع والعادل والمنصف عن هذا النوع من الوقود، والمساهمة في الانخفاضات الشديدة المسجلة في انبعاثات الكربون ورفع سقف التمويل.

و في إشارة إلى التضامن العالمي، أجمع حوالي 200 طرف من أطراف الاتفاقية في دبي حول قرار بشأن أول عملية "للحصيلة العالمية" على مستوى العالم ترمي إلى تعزيز العمل المناخي قبل نهاية العقد الحالي، ويتمثل الهدف العام المنشود من هذه الجهود في الحيلولة دون ارتفاع درجة الحرارة العالمية أكثر من 1.5 درجة مئوية.

وأكد سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أهمية الاتفاق في خطابه الختامي قائلًا: "رغم أننا لم نطو صفحة عصر الوقود الأحفوري في دبي، فإن هذه النتيجة هي أول سطر لنهايته". وأردف قائلًا: "وقد بات لزامًا على جميع الحكومات والشركات أن تحوّل هذه التعهدات إلى نتائج ملموسة في الاقتصاد على أرض الواقع، دون أي تأخير".

وتمثل عملية الحصيلة العالمية النتيجة الرئيسية التي أثمرت عنها الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، نظرًا لأنها تضم جميع البنود التي تفاوضت عليها الأطراف ويمكن للبلدان الآن الاستعانة بها في وضع خطط عمل مناخية أقوى ممّا سبق بحلول عام 2025.

وتقرّ عملية الحصيلة العالمية بالعلوم التي تنادي بضرورة خفض انبعاث الغازات الدفيئة على مستوى العالم بواقع 43% بحلول عام 2030، مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2019، وذلك بهدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، وتشير في الوقت ذاته إلى خروج أطراف الاتفاقية عن المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق أهداف اتفاق باريس.

وتدعو هذه العملية أطراف الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات فعلية بغية مضاعفة سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بواقع ثلاثة أضعاف السعة الحالية ومضاعفة أوجه التحسين في كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، ومن الأهداف المندرجة تحت هذه القائمة أيضًا تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى الاستغناء التدريجي عن مصانع إنتاج الطاقة من الفحم التي لا تستخدم تقنيات مناسبة لاحتجاز الغازات المنبعثة منها، والتوقف التدريجي عن تقديم إعانات لمصانع الوقود الأحفوري غير الفعالة، وغيرها من التدابير الرامية إلى العدول عن استخدام الوقود الأحفوري في أنظمة توليد الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، مع مواصلة البلدان المتقدمة اضطلاعها بدور القيادة.

وتوصَى الأطراف على المدى القصير بأخذ زمام المبادرة وتقديم أهداف طموحة للحد من الانبعاثات على مستوى الاقتصاد برمته، بحيث تتناول جميع الغازات الدفيئة والقطاعات والفئات، مع الالتزام بعدم تجاوز الحد البالغ 1.5 درجة مئوية في جولتها التالية من خطط العمل المناخي (المعروفة باسم المساهمات المحددة وطنيًا) بحلول عام 2025.

مساعدة البلدان في تعزيز قدرتها على التصدي لآثار تغير المناخ

بلغت مدة المؤتمر أسبوعين، وتمثلت أولى فعالياته في القمة العالمية للعمل المناخي التي ضمت 154 رئيسًا من رؤساء الدول والحكومات. وتوصلت الأطراف المشاركة فيه إلى اتفاق تاريخي بشأن إطلاق صندوق الخسائر والأضرار ووضع ترتيبات لتمويلها، وهي المرة الأولى التي يتخذ فيها الأطراف قرارًا قويًا من هذا النوع في أول أيام المؤتمر. وسرعان ما تحصل الصندوق على سيل من الالتزامات ، إذ وصل إجمالي قيمة الالتزامات أكثر من 700 مليون دولار أمريكي حتى الآن.

وعلى صعيد جدول أعمال مشروع تجنب الخسائر والأضرار، أحرز المؤتمر قدرًا أكبر من التقدم بفضل الاتفاق الذي تصول إليه الأطراف أيضًا والقاضي بأن يتولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استضافة أمانة شبكة سانتياغو لتجنُّب الخسائر والأضرار. ومن شأن هذه المنصة أن تحفز البلدان على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية شديدة التأثر بالتبعات الوخيمة الناجمة عن تغير المناخ.

وفي معرض المؤتمر، وافقت الأطراف على الأهداف المحددة للهدف العالمي في مجال التكيف وإطاره، التي تحدد الغايات الواجب على العالم بلوغها حتى يكتسب القدرة على التصدي لآثار تغير المناخ وتقييم جهود البلدان في هذا الصدد. ويجسد إطار الهدف العالمي في مجال التكيف إجماع بلدان العالم على أهداف التكيف وضرورة تقديم التمويل والتكنولوجيا والدعم المقدم في صورة بناء القدرات لتحقيق هذه الأهداف.

رفع سقف التمويل في مجال العمل المناخي

كان التمويل في مجال العمل المناخي محط اهتمام المؤتمر، إذ وصفه سيمون ستيل مرارًا وتكرارًا بأنه "أكبر عوامل التمكين في العمل المناخي".

وحظي الصندوق الأخضر للمناخ بزيادة في المساهمات التمويلية المقدمة له في دورة تجديده الثانية، حيث تعهدت ستة بلدان بتقديم تمويل إضافي في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وبلغ إجمالي قيمة الأموال المتعهد بها الآن 12.8 مليار دولار أمريكي مقدمة من 31 بلدًا، ومن المتوقع تقديم مساهمات أخرى.

وأعلنت ثماني حكومات مانحة عن التزامها بتقديم تمويل إضافي لصندوق أقل البلدان نموًا والصندوق الخاص بتغير المناخ، ليصل إجمالي قيمة المساهمات إلى أكثر من 174 مليون دولار أمريكي حتى الآن، في حين أعلن عدد من البلدان عن تقديم تمويل إضافي إلى صندوق التكيف في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ويبلغ إجمالي تلك المساهمات المعلن عنها 188 مليون دولار أمريكي تقريبًا حتى الآن.

ومع ذلك، تشير عملية الحصيلة العالمية إلى أن هذه التعهدات المالية أقل بكثير من تريليونات الدولارات اللازمة فعلًا لدعم البلدان النامية في رحلة تحولها إلى الطاقة النظيفة، بحيث يتسنى لها تنفيذ خططها الوطنية بشأن المناخ وجهودها الرامية إلى التكيف.

ولتوفير هذا القدر من التمويل، تشدد عملية الحصيلة العالمية على أهمية إصلاح الهيكل المالي متعدد الأطراف وتسريع وتيرة التدبير المستمر لمصادر تمويل جديدة ومبتكرة.

وتواصلت المداولات في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعنية بضرورة وضع "هدف كمّي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ" في عام 2024، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وسيمثل هذا الهدف الجديد حجر الأساس في تصميم خطط المناخ الوطنية اللازم تقديمها بحلول عام 2025 وتنفيذ تلك الخطط بعد ذلك، علمًا بأن الحد الأدنى لهذا الهدف يبلغ 100 مليار دولار أمريكي في السنة.

وباستشراف مظاهر التحول إلى إقامة اقتصادات ومجتمعات خالية من الكربون في المستقبل، توصلت الأطراف إلى اتفاق على مواصلة برنامج تدابير التخفيف حتى عام 2030، مع عقد حوارين عالميين على الأقل كل عام، وكان هذا البرنامج قد أُطلق في إطار الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في العام الماضي.

المشاركة في الفعالية وشمولها

انضم المجتمع المدني والشركات والسكان الأصليون والشباب ومنظمات الأعمال الخيرية والمنظمات الدولية إلى صفوف قادة العالم في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، في إطار العزم المشترك بينهم على سد الفجوات حتى عام 2030، إذ بلغ عدد المشاركين في المؤتمر حوالي 85,000 مشارك حضر بهدف تبادل الأفكار والحلول وإقامة الشراكات والتحالفات.

كما تؤكد القرارات المتخذة في هذا المؤتمر اليوم على الأهمية القصوى الكامنة في تمكين جميع الجهات المعنية من المشاركة في العمل المناخي، ولا سيما تمكينهم من خلال خطة العمل المعنية بالعمل من أجل التمكين المناخي وخطة العمل للمسائل الجنسانية.

تعزيز سبل التعاون بين الحكومات والجهات المعنية الرئيسية

وفر جناح العمل المناخي العالمي في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف منصة للحكومات والشركات والمجتمع المدني للتعاون وعرض حلول مناخية واقعية من خلالها، وذلك بالتوازي مع المفاوضات الرسمية.

وأطلقت الجهات المؤازرة رفيعة المستوى خارطة طريقها لتنفيذ حلول المناخ لعام 2030، وذلك في إطار شراكة مراكش من أجل العمل المناخي الشامل. وهي عبارة عن مجموعة من الحلول، تضم رؤى مقدمة من مجموعة كبيرة من الجهات المعنية من غير الأطراف بشأن التدابير الفعالة الواجب توسيع نطاقها وتكرارها لخفض الانبعاثات العالمية إلى النصف وسد فجوات التكيف وتعزيز القدرة على التصدي بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن العديد من الحاضرين في المؤتمر عن تعزيزهم قدرة أنظمة الغذاء والصحة العامة على التصدي للأزمة والحد من الانبعاثات المرتبطة بالزراعة والميثان.

استشراف المستقبل

أرست المفاوضات المعنية "بإطار تعزيز الشفافية" والمنعقدة في إطار الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف حجر الأساس للدخول في حقبة جديدة في تنفيذ اتفاق باريس، وتعمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على وضع أدوات لإعداد تقارير عن مسائل الشفافية ومراجعتها حتى تستخدمها الأطراف، وقد عُرضت واختُبرت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ويجب توفير النسخ النهائية من أدوات إعداد التقارير هذه للأطراف بحلول يونيو 2024.

علاوة على ذلك، وافقت الأطراف في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف على استضافة جمهورية أذربيجان للدورة التاسعة والعشرين من المؤتمر في الفترة الممتدة من 11 نوفمبر إلى 22 نوفمبر 2024، واستضافة البرازيل للدورة الثلاثين من المؤتمر في الفترة الممتدة من 10 نوفمبر إلى 21 نوفمبر 2025.

وستكون الدورتان المقبلتان من المؤتمر بالغتي الأهمية، إذ أنه يجب على الحكومات في الدورة التاسعة والعشرين وضع هدف جديد للتمويل في مجال العمل المناخي يتماشى مع حجم التحدي المناخي وطبيعته الملحة. في حين يجب عليها في الدورة الثلاثين أن تكون على أهبة الاستعداد والجاهزية من خلال وضع مساهمات جديدة محددة وطنيًا على مستوى الاقتصاد برمته، وأن تتناول جميع غازات الاحتباس الحراري وتلتزم التزامًا تامًا بالحد الأقصى لارتفاع درجة الحرارة وهو 1.5 درجة مئوية.

وقال سيمون ستيل في هذا الصدد: "علينا الآن عدم التواني في مهمتنا وتنفيذ اتفاق باريس بحذافيره". وأردف قائلًا: "يجب على البلدان في مستهل عام 2025 تقديم مساهمات جديدة محددة وطنيًا، وأن تكون النتيجة الناجمة عن كل التزام نتعهد به -من حيث التمويل والتكيف وتدابير التخفيف- متوافقة مع عدم زيادة درجة الحرارة في الكوكب عن 1.5 درجة مئوية".

وتحدث سيمون ستيل في رسالته الأخيرة قائلًا: "رسالتي الأخيرة أوجهها لعامة الناس في كل بقاع الأرض بالجهر بأراءهم والمناداة بالتغيير". وأضاف قائلًا: "على كل واحد منكم أن يحدث أثرًا حقيقيًا، فلأراءكم وعزيمتكم في السنوات القادمة المصيرية أهمية أكبر من أي وقت مضى، ولذا أناشدكم بعدم التواني والتقاعس، فما زلنا نخوض غمار هذا السباق، وسنأزركم ونشد عضدكم في كل خطوة تخطونها في هذا المسار."

من جهته، قال الدكتور سلطان الجابر، رئيس الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، في كلمته الختامية: "كان العالم بحاجة إلى مسار جديد للعمل، ومن خلال التركيز على هدفنا الرئيسي توصلنا إلى ذلك المسار". وأردف قائلًا: "لقد عملنا بجد وإخلاص لبناء مستقبل أفضل لشعوبنا وكوكبنا، وحري بنا أن نفخر بهذا الإنجاز التاريخي".

الحصول على مزيد من المعلومات

إعلانات بارزة أخرى قُدمت خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف:
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الإعلانات المقدمة بشأن العمل المناخي في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف انقر هنا.

لقراءة النص الكامل لقرار الحصيلة العالمية انقر هنا.

لقراءة نسخة من الكلمة الختامية التي ألقاها سيمون ستيل انقر هنا.

للاستفسارات الإعلامية، يُرجى التواصل على البريد الإلكتروني التالي: press@unfccc.int